مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس في أعقاب ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠

أ. رانيا طلعت عبد المحسن

باحثة دراسات عليا بقسم العلوم السياسية

كلية التجارة – جامعة أسيوط

raniatalaat885@gmail.com

أ.د عبد السلام علي نوير

أستاذ العلوم السياسية وعميد كلية التجارة – جامعة أسيوط

أ.د علاء عبد الحفيظ محمد

أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية التجارة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

المجلــة العلميــة لكليـــة التجـــارة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد السادس والسبعون – ديسمبر ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد المحسن، رانيا طلعت، نوير، عبد السلام علي، محمد، علاء عبد الحفيظ (٢٠٢٢). مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس في أعقاب ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠. ***المجلة العلمية لكلية التجارة***، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٦، ٢٠٩-٢٣١.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس في أعقاب ثورة ١٨ ديسمبر ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠

أ. رانيا طلعت عبد المحسن،

أ.د. عبد السلام علي نوير، أ.د. علاء عبد الحفيظ محمد

مستخلص الدراسة:

- عمدت الدراسة إلى مناقشة مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠ لما شهدته هذه الفترة من أحداث مهمة في الحية السياسية، وكان لها الأثر في عملية التحول الديمقراطي يأتي في مقدمتها الثورة التونسية التي انطلقت في ١٧ديسمبر ٢٠١٠، وتمكنت من إسقاط نظام زين العابدين بن على، وإنهاء حالة الاستبداد.
- استندت الدراسة في معالجتها لموضوع الدراسة إلى مجموعة من الدراسات ذات الصلة، ومعطيات الحالة التونسية بعد الثورة للإجابة على التساؤل الرئيس الذى يتعلق بمؤشرات التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١، وأهم العوامل التي أثرت عليها، ولاختبار فرضيات الدراسة القائمة على وعى القوى السياسية وارتفاع نسبة المشاركة في نجاح التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١إلى ٢٠٢٠.
- اعتمدت الباحثة على منهج تحليل النظم في تحليل عملية التحول الديمقراطي في تونس؛ حيث تشير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس إلى المدخلات لتكون المخرجات، وهى الثورة وما تابعها من تحول ديمقراطي، وتداول سلمى للسلطة، وذلك كون المدخلات متناسبة مع التحول الديمقراطي في تونس.

The Democratic Transition in Tunisia During the period from 2011-2020

Mrs. Rania Talaet Abd Elmohsen

Prof. Abdul salam Ali Noir, Prof .Alaa Abdel Hafeez Mohammed

raniatalaat885@gmail.com

Abstract:

The study intended to discuss the nature of the democratic transition in Tunisia during the time period from 2010 to 2020 because this period has witnessed very important events through which the political life had an important impact on the democratic transition.

In the forefront of these changes, is the Tunisian revolution, which was launched in December 17 2010 and toppled and ended Zain Al Abideen's absolutism Regime over the people of Tunisia.

The study based its analysis of the issue on a set of relevant studies and the data of the Tunisian situation after the revolution.

This way, the study has found an answer the main question related to the nature of the democratic transition in Tunisia and the most important factors that have influenced this transition.

المقدمة:

شهدتْ مجموعة من الدول العربية أحداثاً مُهمة خلال العْقد الماضي تتمثل في موجات الاحتجاجات الجماهيرية والثورات التي كانت تُنادي بالحرية والعدالة الاجتماعية وإنهاء الاستبداد الذي كان سمة أساسية من سمات النظم السياسية العربية طِيلة عُقود، وتستدعي هذه الأحداث التي أطلق عليها "الربيع العربي" إجراء دراسات تنمية للتعرف على مسبباتها الداخلية والخارجية وتطورات الأحداث فيها واستشراف مستقبلها.

لقد نجحت الاحتجاجات الجماهيرية في تغيير النظم السياسية الاستبدادية في بعض الدول العربية منها تونس ومصر وليبيا واليمن، وفشلت في حالات أخرى سوريا والبحرين، ولكن التغير السياسي للنظم الحاكمة لم يكن إلا بداية لتبني دساتير جديدة؛ الهدف منها إقامة نظم سياسية جديدة، ومنح الحريات العامة والسياسية، وإقامة الانتخابات الدورية، وفتح المجال للأحزاب السياسية للعمل إلا أن بعض هذه الدول شهدت تراجعاً للتجربة مع بداية الخلافات السياسية التي تطورت إلى حالات من العنف السياسي، وعدم الاستقرار.

لقد بدأت هذه الاحتجاجات بتونس، وقامت الثورة التونسية أساساً لتلبية احتياجات ثلاثة، وهي حاجة إنسانية تتعلق بالكرامة، وحاجه اجتماعية تتعلق بالعدالة، وحاجه سياسية تتعلق بالحرية فاجأ الحدث التونسي العالم. لم يكن أحد يتوقع أن تنتهي المظاهرات الاحتجاجية؛ بسبب شاب قام بإحراق نفسه، وذلك احتجاجا على سوء معاملة السلطات المحلية له بهروب الرئيس السابق ابن علي الذي حكم البلاد لمدة ٢٣ عاماً.

وبعد الربيع العربي، دخلت الآن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي انخرطت في الانتفاضات الشعبية إلى أوضاع مختلفة، فقد كان البعض أكثر نجاحاً، وكان الوصول إلى توطيد الديمقراطية في كل الأحوال. وهناك بلدان أخرى تتعرض حالياً لردود فعل سلبية شديدة، وفي سياق ما بعد الثورة بدأ الوقت ينفذ للخروج من المرحلة الانتقالية، وعلى الرغم من المشكلات المتعددة التي واجهتها تونس في مرحلة ما بعد الثورة, فإن التجربة التونسية تُعد الأفضل بين التجارب العربية التي شهدت أحداث ما عرف بالربيع العربي فيما يتعلق بعملية التحول الديموقراطي.

كثيرة هي الكتابات والدراسات العربية منها والأجنبية التي تناولت بالدراسة والتحليل ظاهرة أطلق عليها دول الربيع العربي؛ وذلك لأهمية دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في تونس، ومعرفة طبيعة هذا التحول وأسبابه ونتائجه على النظام السياسي التونسي.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لتلك الدراسة في محاولة رصد وتحليل أسباب ودوافع عمليه التحول الديمقراطي في تونس بدءاً من عام ٢٠١١، وأهم التحديات والعقبات التي واجهتها،

ويتمثل التساؤل البحثي الرئيس لهذه الدراسة فيما يلى:

- ما طبيعة التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١؟ وما أهم العوامل التي أثرت عليها ؟

أسئلة الدراسة :

تنطلق الدراسة من تساؤل رئيس وهو: ما أهم مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس خلال فترة الدراسة؟

فرضية الدراسة:

أسهمت عوامل داخلية مثل وعي القوى السياسية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية إلى نجاح عملية التحول في تونس.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية (الأهمية النظرية):

يعد موضوع التحول الديموقراطي من الموضوعات المهمة المؤثرة في دراسة حركة وصيرورة النظم السياسية.

إن تونس تمثل أهمية خاصة كونها كانت موضعاً لبداية ثورات ما يُسمى بالربيع العربي، وبالتالي التحول الديموقراطي في تلك المنطقة من العالم اعتبرت عصية على التحول.

٢-الأهمية العملية (الأهمية التطبيقية):

إن دراسة تجربة التحول الديموقراطي في تونس تتيح التعرف على معوقاتها بما يمكن معه تقديم التوصيات لصانعي القرار لتأمين عملية تحول ديموقراطي آمن وسلمي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- دراسة مؤشرات نجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس.

المنهج المتبع في الدراسة:

لعرض تحليل الموضوع بشكل علمي ستقوم الباحثة باستخدام منهج (تحليل النظم) بوصفه أكثر المناهج من وجهة نظرها قدرة على تحليل الظاهرة المدروسة؛ حيث تشير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في حالة الدراسة إلى المدخلات التي جرى التعامل معها بشكل عمليات لتكون المخرجات هي الثورة وما تابعها من تداول سلمي للسلطة كون المدخلات متناسبة مع التحول الديمقراطي.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

١-الإطار الزماني:

يتحدد الإطار الزماني للدراسة ببداية الثورة التونسية في يناير ٢٠١١ وبداية مسار التحول الديمقراطي، وتنتهي بنهاية سنة ٢٠٢٠، مع مراعاة الرجوع قليلاً إلى الوراء تاريخياً لدراسة الأوضاع السائدة في تونس قبل الثورة، والأسباب التي أدت إلى الثورة فيها.

٢-الإطار المكاني:

يتحدد الإطار المكاني للدراسة بتجربة تونس؛ حيث كانت أولى الدول العربية المفجرة للثورات، وأفضل التجارب العربية في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي.

التقسيم الدراسي:

المحور الأول: مؤشرات التحول الديمقراطي.

أولاً: الانتخابات.

ثانياً: التداول السلمي للسلطة.

ثالثاً: المشاركة السياسية.

المحور الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس:

أولاً: الانتخابات التونسية.

ثانياً: التداول السلمي للسلطة التونسية.

ثالثاً: المشاركة السياسية في تونس.

المحور الأول: مؤشرات التحول الديمقراطي:

أولاً: الانتخابات:

اعتمدت الدراسة على المؤشرات التالية في قياس التحول الديمقراطي.

تعد الانتخابات من أهم الأليات التي تتضمنها عملية الديمقراطية من الناحية الإجرائية، ولذلك فإن الطريق نحو الديمقراطية في أي نظام يتمثل في ارتباطه بوجود انتخابات حقيقية تتوافر لها مقومات الشفافية واحترام القانون وضمان حرية الاختيار للمواطنين(Norton,1996:14).

فالانتخابات النزيهة تعد ركنا أساسيا من أركان الديمقراطية سواء كانت محلية أو برلمانية أو الرئاسية الدورية، ولا يمكن الحديث عن تطور ديمقراطي حقيقي من غير وجود انتخابات تتسمم بالحرية والشفافية يتمكن من خلالها المواطنون ممارسة حق الاختيار بين أكثر من شخص، وأكثر من حزب، وأكثر من برنامج سياسي Grow, (2009): 18

ثانياً: التداول السلمي للسلطة:

التحول الديمقراطي يعني في إحدى مؤشراته اختيار المواطنين لممثلين عنهم في حكم وإدارة الدولة، وذلك خلال فترة زمنية محددة، حيث يوجد الكثير من التوجهات السياسية ليختار المواطن ما يناسبه منها من خلال الانتخابات التي تجري على مستوى الدولة سواء الرئاسية أو التشريعية أو حتي البلديات، ويعني ذلك وجود أحزاب آخري سياسية استطاعت الفوز، واستلمت الحكم، وأحزاب آخرى لم تستطيع الفوز، ولكن في انتخابات آخرى تستطيع الفوز، ويعني تداولها للسلطة، وفي هذه الحالة يكون التحول الديمقراطي بوجود آليات تنظم التداول السلمي للسلطة دون انتهاج أي شكل من أشكال العنف، وإيمانا بالمشاركة والتعددية السياسية(نصار، ٢٠٠٦: ٨٦).

ثالثاً: المشاركة السياسية:

ترتبط المشاركة السياسية بعملية التحول الديمقراطي؛ أي بمشاركة الأفراد في الحياة السياسية، وذلك من خلال اختيار حكامهم وممثليهم لإدارة شؤون البلاد، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، والمشاركة السياسية ليست مجرد تصويت في فترة انتخابات معينة، بل توجه عام واهتمام واضح من قبل المواطنين بقضية القرار السياسي ونتائجه على الحياة السياسية(شوبكي، ٢٠١٦: ٩٨-٩٩).

وترتبط المشاركة السياسية بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع البالغين العاقلين للمشاركة بصورة منظمة في عملية صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم في المجتمع، المشاركة السياسية ليست قاصرة على إعطاء هذا الحق بعيداً عن أي عوامل للضغط والإجبار الإلزامي، ويجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتوافق معه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة(جمعة، ١٩٨٤: ٣١-٣٢).

وعندما تتنوع وسائل الإعلام تصبح بعداً حراً عن التعددية السياسية والتنوع الفكري في المجتمع، إضافة إلى إدارة المنافسات الحرة من خلال طرح القضايا للنقاش العام؛ مما يعمل على إمكانية الوصول لأفضل الحلول وصياغة القرارات المناسبة بالإضافة إلى الإسهام في تطوير المشاركة السياسية عن طريق توفير المعلومات الكافية للمواطنين حتي يشاركه بكفاءة سواء في العمليات الانتخابية أو الانضمام للأحزاب السياسية أو التصويت لها في الانتخابات؛ فتقوم وسائل الإعلام بدور الرقابة على المؤسسات المختلفة للدولة والمجتمع بهدف منعها من إساءة استخدام السلطة، كما تعد من القنوات المهمة للاختلاط بالعالم الخارجي والتقارب بين الشعوب والثقافات (Tatu,1992: 158).

المحور الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس.

أولاً: الانتخابات التونسية

تنقسم إلى انتخابات ٢٠١٤ و٢٠١٩.

١-انتخابات ٢٠١٤

تنقسم إلى انتخابات تشريعية، وانتخابات رئاسية

ا-الانتخابات التشريعية ٢٠١٤:

في يوم ٢٦ أكتوبر ٢٠١٤ جرت الانتخابات التشريعية في تونس، وهي أول انتخابات تتم بعد إقرار دستور ٢٠١٤، وفي ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية صعبة منذ ثورة ٢٠١١، وخلال هذه الانتخابات وحسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تنافس ١٣٢٧ قائمة، ١٢٣٠ قائمة داخل تونس، ٩٧ قائمة خارج تونس، موزعة على ٣٣ دائرة انتخابية ٢٧ دائرة داخل تونس، ٦ دوائر خارج تونس، وقد مولت الدولة هذه القوائم للحملات الانتخابية، ووضعت حداً أقصي للمصاريف، عدم تجاوزه خمس أضعاف المنحة العمومية بالنسبة للانتخابات التشريعية، وذلك للحد من استعمال المال السياسي الفاسد في الحملات الانتخابية، وكذلك عدم شراء أصوات الناخبين داخل تونس أو خارجها، وحدد القانون الانتخابي كيفية المراقبة على القوائم المرشحة(بشير، ٢٠١٥: ٣١).

بلغ عدد الناخبين خمسة ملايين و٢٣٦ ألفاً و٢٤٠ تونسياً؛ أي ما يقرب من ٧٠% ممن يحق لهم الانتخاب ولوحظه أن ٦٣ % من الناخبين المسجلين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٤٠ سنة، وقد أرتفع مؤشر تسجيل المرأة في انتخابات ٢٠١٤؛إذ بلغت نحو

٥٠.٥% مقارنة بالانتخابات الأولي بعد ثورة ٢٠١١ التي بلغت نحو ٤٥%.[1] (الحناشي، الانتخابات التشريعية الأولي بعد الثورة، على الموقع التالي):

وقد رافقت الانتخابات رقابة كبيرة من مراقبين محليين ودوليين، وحسب تقرير مركز كارتر فإن سير العملية كان جيداً جداً، وفتحت المراكز أبوابها في الوقت المحدد، واتبع موظفو الاقتراع إجراءات عملية الفتح وفقاً للأنظمة المعمولة، كما أكد ملاحظو مركز كارتر أن إغلاق مكاتب الاقتراع دار في ظروف هادئة ومنظمة وفعالة، وتم تنفيذ عملية إخراج المحتويات من صناديق الاقتراع، وفرز الأصوات وعدها وفقاً للإجراءات وبطريقة شفافة منظمة كما وفر الجيش عملية نقل مواد الاقتراع إلى مراكز الفرز. وعلى الرغم من ذلك أشارت بعض التقارير إلى وجود بعض التجاوزات أثناء العملية الانتخابية(مركز كارتر مايو٢٠١٥).

انتهت الانتخابات التشريعية٢٠١٤، التي ستجرى مره كل خمس سنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٩)، وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج، والتي تقدم فيها حزب نداء تونس برئاسة السيد محمد الباجي قائد السبسي الذي تأسس قبل أقل من عامين ب ٨٦ مقعداً ويليه حزب النهضة برئاسة الشيخ راشد الغنوشي ب ٦٩ مقعداً، ثم حزب الاتحاد الوطني الحر برئاسة سليم الرياحي ب ١٦ مقعداً، وفي المرتبة الرابعة الجبهة الشعبية حمه الهمامي ب ١٥ مقعداً، وفي المرتبة الخامسة حزب آفاق تونس ب ٨ مقاعد، وتوزع الثلاثة والعشرون مقعداً على بعض الأحزاب والقوائم المستقلة(بشير،٢٠١٥: ٣٢).

ويظهر الجدول التالي القوائم التي حصلت على أعلى الأصوات في انتخابات المجلس التشريعي ٢٠١٤

الأحزاب والقوائم	النسبة المئوية للمقاعد	عدد المقاعد
نداء تونس	% ٣٩.١	٨٥
حركة النهضة	% ٣١.٧	٦٩
الاتحاد الوطني الحر	% ٧.٣	١٦
الجبهة الشعبية	% ٦.٩	١٥
حزب آفاق	% ٣.٧	٨
المؤتمر من أجل الجمهورية	% ١.٨	٤
حزب المبادرة	% ١.٣	٣

[1] – http://studies.algazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm

التيار الديمقراطي	١.٣ %	٣
حركة الشعب	١.٣ %	٣
تيار المحبة	%٠.٩	٢
الحزب الجمهوري	٠.٤ %	١
الجبهة الوطنية للإنقاذ	٠.٤ %	١
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	٠.٤ %	١
صوت الفلاحين	٠.٤ %	١
التحالف الديمقراطي	٠.٤ %	١
التكتل الديمقراطي من اجل العمل والحريات	٠.٤ %	١
رد الاعتبار	٠.٤ %	١
نداء التونسيين بالخارج	٠.٤ %	١
مد الجريد	٠.٤ %	١
المجموع	١٠٠ %	٢١٧

المصدر: العوعير، أماني صالح دياب (٢٠١٧)، **الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري (٢٠١١-٢٠١٦)**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة، ص ١٢٥.

ب- الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤:

تعد الانتخابات الرئاسية آخر مرحلة من مراحل الفترة الانتقالية بعد ثورة يناير ٢٠١١ وإنهاء نظام حكم زين العابدين، وتمت هذه الانتخابات على دورين، وفي ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤ تم الدور الأول، ويوم ٢١ ديسمبر الدور الثاني، وعاش الشعب التونسي أول مرة في تاريخه انتخاب رئيس للجمهورية بطريقة ديمقراطية حقيقية، وقد شجعت هذه الأجواء بعض السياسيين والمستقلين على ترشحهم، وضمت قائمة المرشحين عدة أسماء عرفت خلال المواجهات السياسية التي شهدتها تونس خلال المرحلة الانتقالية، ومنها المنصف المرزوقي والباجي قائد السبسي وحمه الهمامي وكمال مرجان والصافي سعيد، الهاشمي الجامدي، ونجيب السابي، وسليم الرياحي(بشير،٢٠١٥: ٣٤).

في يوم ٨ سبتمبر ٢٠١٤ تم فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية، وفي ٢٢ سبتمبر تم إغلاق باب الترشح وقدم خلال هذه المدة ٧٠ شخصاً ملف ترشحه للانتخابات، قبلت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ٢٧ مترشحاً، ورفضت ٤١ وانسحب ٢، وكان من ضمن ال ٢٧ مترشحاً ١١ رئيس حزب وثلاثة وزراء سابقين في نظام زين العابدين بن علي و٩ معارضين سياسيين منهم امرأة ومناضلة حقوقية و٩ مرشحين ليس لديهم تاريخ سياسي و٧ محاميين،٣ أطباء، و٥ رجال أعمال(العوعير، ٢٠١٧: ١٢٩).

استعد (٥٢٨٥٦٢٥) ناخباً سياسياً، وذلك لأول مره بعد ثورة ٢٠١١ وسقوط نظام زين العابدين و لاختيار رئيسهم الجديد وسط منافسة نزيهة، ويعد الفائز في الانتخابات هو الذي يحصل على أكثر من ٥٠% من الأصوات؛ حيث بلغت نسبة المشاركة في التصويت خلال الدورة الأولى من الانتخابات الرئاسية نحو ٦٤.٦ %.[٢] روسيا اليوم، السبسي والمرزوقي يتصدران السباق الرئاسي بتونس على الموقع التالي:

انتهى الدور الأول من الانتخابات الرئاسية التونسية بمرور الباجي قائد السبسي والمنصف المرزوقي إلى الدورة الثانية لتحديد من سيكون رئيساً للجمهورية التونسية. (بشير، ٢٠١٥: ٣٦)

جدول نتائج الانتخابات الرئاسية التونسية ٢٠١٤

المرشح	عدد الأصوات المتحصل عليها	النسبة
محمد الباجي قائد السبسي	١٢٨٩٣٨٤	%٣٩.٤٦
محمد المنصف المرزوقي	١٠٩٢٤١٨	%٣٣.٤٣
حمه الهمامي	٢٥٥٥٢٩	%٧.٨٢
الهاشمي الحامدي	١٨٧٩٢٣	%٥.٧٥
سليم الرياحي	١٨١٤٠٧	%٥.٥٥

المصدر: بشير رياض (٢٠١٥)، الانتخابات التونسية ٢٠١٤: مراحلها ونتائجها، دراسات وأوراق تحليلية، **مجلة سياسات عربية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، قطر العدد ١٢، صـ٣٦

وفي يوم ٢١ ديسمبر جرت الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية لتحديد أي من المرشحين الرئاسيين من الدورة الأولي سيكون رئيساً لتونس(الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مارس٢٠١٥: تقرير الهيئة العليا المستقلة حول الانتخابات التشريعية والرئاسية ٢٠١٤).

[2] – https://arabic.rt.com/news/765676 .

ثانيا : انتخابات ٢٠١٩:

١-الانتخابات التشريعية ٢٠١٩:

وفي الفترة من ٢٢-٢٩ يوليو قامت الهيئات الفرعية المستقبلة لانتخابات بفتح باب التسجيل للمرشحين للانتخابات التشريعية، في ١٤ سبتمبر بدأت حملة الانتخابات التشريعية، واستمرت ٢٢ يوماً، وتمت الانتخابات التشريعية في ٦ أكتوبر ٢٠١٩، وذلك خلال الدورتين للانتخابات الرئاسية[٣] (مركز كارتر ٢٠١٩، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة ٢٠١٩ على الموقع التالي):

نتج عن الانتخابات التشريعية التونسية تصدر حزب حركة النهضة قائمة الفائزين؛ حيث حصل على ٥٢ مقعداً من أصل ٢٠١٧ مقعداً يليه حزب قلب تونس الذى حصل على ٣٨ مقعدا ثم حزب التيار الديمقراطي ٢٢ مقعداً، وائتلاف الكرامة حصل على ٢١ مقعداً، وحصل الحزب الدستوري الحرب ١٧ مقعداً، وحركة الشعب ١٦ مقعداً، وحركة تحيا تونس ب ١٤ مقعداً أما باقي الأحزاب الفائزة فقد حصلت على ١ إلى ٤ مقاعد لكل حزب منها؛ مما اضطر نوابها إلى الانضمام إلى كتل أخرى أو البقاء مستقلين، وشكلت الحكومة الجديدة بمشاركة كل من حزب حركة النهضة الإسلامي وحزب قلب تونس وحركة الشعب والتيار الديمقراطي وحزب تحيا تونس والمستقلين قائمة. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩: ٣)

نتائج الانتخابات التشريعية ٢٠١٩،كما يوضح الجدول التالي

القائمة	عدد المقاعد
حزب النهضة	٥٢
قلب تونس	٣٨
التيار الديمقراطي	٢٢
ائتلاف الكرامة	٢١
الحزب الدستوري	١٧
حركة الشعب	١٦
تحيا تونس	٤
مشروع تونس	٣

[3] – www.cartercenter.org.

الاتحاد الجمهوري	٣
حركة نداء تونس	٣
حزب الرحمة	٣
حزب البديل	٣
أفاق	٢
حركة امل وعمل	٢
قوائم أخري عددها ١٦	لكل قائمة مقعد

المصـدر: وفـق الهيئـة العليـا المسـتقلة للانتخابـات فـي تـونس علـى الـرابط التـالي:
http://www.mosaiquefm.net/ar

٢-الانتخابات الرئاسية:

ا-الدورة الأولي للانتخابات الرئاسية التونسية ٥ سبتمبر ٢٠١٩:

بعد وفاة رئيس الجمهورية الراحل محمد الباجي قائد السبسي تمكنت النخب السياسية التونسية من تأمين عملية الانتقال للسلطة السياسية بطريقه سهلة وسريعة؛ وذلك وفق الدستور التونسي عام ٢٠١٤، حيث أدي رئيس مجلس نواب الشعب محمد الناظر القسم الجمهوري كرئيس مؤقت للدولة التونسية، وقامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتغيير موعد الانتخابات الرئاسية بموجب دستور ٢٠١٤ من غير اعتراضات تذكر بالرغم من وجود تداخل في مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية؛ وذلك لأثره المؤكد على الدورة الأولي للانتخابات الرئاسية على الانتخابات الشريعة بثلاثة أسابيع سوف يمثل فرصة للمؤهلين إلى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية للتأثير على تصويت الناخبين التونسيين في الانتخابات.(تقرير الحناشي، ٢٠١٩: ٣)

فتحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات باب تسجيل المرشحين للانتخابات في الوقت المحدد وبطريقة مهنية، واستمر التسجيل سبعة أيام من وفاة الباجي قائد السبسي، وقد تقدم سبعة وتسعون مترشحاً للانتخابات منهم ١١ امرأة وتم قبول ٢٦ مترشحاً ورفض ٧١ آخرين، وقد أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات القائمة النهائية للمرشحين قبل يومين من بدء الحملة الرسمية للانتخابات الرئاسية التي كانت ٢ سبتمبر، وكان بعض المرشحين من الشخصيات المعروفة والبعض الآخر من الوجوه الجديدة نسبياً في المشهد السياسي التونسي(مركز كارتر،٢٠١٩).

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩ عن فوز كل من المرشح المستقل قيس سعيد أستاذ القانون الدستوري المتقاعد، رغم عدم امتلاكه أي أدوات للدعاية، واعتماده على الدعاية الشبابية، وحصوله على المركز الأول بنسبة ١٨.٤ % من إجمالي الأصوات الصحيحة، ونبيل القروي بالرغم من أنه مسجون في إطار التحقيق معه بتهمتي غسيل الأموال، وتهرب ضريبي، وحصوله على المركز الثاني بنسبة ١٥.٦ وانتقالهما إلى الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية[4] (عبدالعال، التصويت العقابي: دلالات النتائج المفاجئة للانتخابات الرئاسية التونسية على الموقع التالي):

[4] – https://futureuae.com/ar

ب- الدورة الثانية لانتخابات الرئاسية في يوم ١٣ أكتوبر ٢٠١٩:

أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات النتائج الأولية للانتخابات الرئاسية التونسية، والتي فاز فيها المرشح قيس سعيد بنسبة كبيرة نحو ٧٢.٧١ % من الأصوات على منافسه نبيل القروي بنسبة ٢٧.٢٩ %، وقد أكد قيس سعيد بعد فوزه على استقلاليته بعيداً عن أي انتماء حزبي، وعلى دعوته التي تتمثل في ضرورة تعديل نظام الحكم القائم على المركزية، والعمل على انطلاق المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الجهات الداخلية اعتماداً على المجالس المحلية، ويعد هذا من أحد أسباب حصوله على نسبة من أصوات الناخبين وخصوصاً في المناطق التي تعاني من صعوبات اقتصادية، وضعف في الخدمات المقدمة لهم(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩ : ٢-٣).

ثانيا : التداول السلمي للسلطة

بعد ثورة يناير ٢٠١١ أثبت الشعب التونسي قدرته على التعايش السلمي والتنافس على السلطة في فترة زمنية وجيزة؛ حيث شهدت البلاد توالي ست حكومات إدارة الشأن العام تعاقب جميعهم على الاضطلاع بالمسؤولية والقبول بمقتضيات المرحلة التأسيسية والفترة الانتقالية(الجمعاوي، ٢٠١٤: ١٥).

١-حكومة محمد الغنوشي:

قضت المحكمة الدستورية التونسية على أن يكون رئيس البرلمان محمد فؤاد المبزع هو الرئيس المؤقت للجمهورية، وأن يؤدي اليمين الدستوري في ١٥ يناير ٢٠١١، وطلب الرئيس من محمد الغنوشي تكوين حكومة ائتلاف وطني،و الذي شغل منصب رئيس للوزراء اثنتي عشر سنة أثناء فترة حكم زين العابدين وقد ضمت الحكومة رموزاً من النظام السابق والحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي) ولذلك استمرت الاحتجاجات المطالبة بحل الحكومة التي كونها محمد الغنوشي، وأحاطت بمكاتب الحكومة الواقعة في ساحة القصبة ومنعت اجتماعاتها، وفى ٢٧ يناير ٢٠١١ حدث أول اعتصام، سمي باعتصام القصبة الأولى، وواجهته قوات الأمن، ثم حدث اعتصام ثان في ٢٠ فبراير ٢٠١١، وسمي اعتصام القصبة الثانية، وتمكنت من إسقاط حكومة محمد الغنوشي، وحل الحزب الحاكم (التجمع الدستوري الديمقراطي)، وإعلان عن تكوين مجلس وطني تأسيسي عن طريق الانتخابات(ياسين، ٢٠٢٠: ١١٣-١١٦).

٢-حكومة الباجي قائد السبسي:

قام الرئيسي التونسي المؤقت فؤاد المبزع بتعيين الباجي قائد السبسي وزير أول مكان محمد الغنوشي الذى تسلم الكثير من الحقائب الوزارية ما بين عام ١٩٦٣-١٩٩١، كما ترأس مجلس النواب لغاية عام ١٩٩٠، وفي ٧ مارس ٢٠١١ أعلن الباجي قائد السبسي عن تكوين حكومته المتكونة من ٢٢ وزيراً و١١ مساعد وزير؛ مؤكداً على عدم ضم وزراء من الحكومة السابقة، وقد أعلن الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع عن تعطيل العمل بدستور عام ١٩٥٩، وتكوين مجلس وطني تأسيسي يتم انتخابه في ٢٤ يوليو ٢٠١١، وقد تم تأجيل موعد الانتخابات إلى يوم ٢٣ أكتوبر ٢٠١١(بشارة، ٢٠١٢: ٣١٥-٣١٦).

وقد تعهد محمد الباجي قائد السبسي باحترام القانون، وإعادة هيبة الدولة والسير في الطريق الديمقراطي الذي يتوج بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي؛ ليضع دستوراً جديداً للدولة التونسية، ويشرف على إدارة شؤون الدولة، وقد كان أولي المبادرات السياسية

العفو العام عن كل السجناء السياسيين والاعتراف بأحزاب سياسية إسلامية ويسارية وليبرالية وإصلاحات أخرى من بينها إلغاء أمن الدولة(بن يونس، ٢٠١١: ٦١).

٣-حكومة الحبيب الصيد:

في ٦ فبراير تسلم الحبيب الصيد رسمياً رئاسة الحكومة، وتتكون الحكومة من ٤٢ عضواً، ٢٨ وزيراً و١٤ كاتباً للدولة منهم مستقلون تقدر بنسبة ٥٤.٨ %؛ أي عدد ٢٣ من جملة ٤٢، ومنهم تابعون للأحزاب تقدر بنسبة ٤٥.٢%؛ أي ١٩ من ٤٢ الذين يتوزعون على خمسة أحزاب ممثلة داخل مجلس نواب الشعب، وهي نداء تونس وحركة النهضة والاتحاد الوطني الحر، وآفاق تونس والجبهة الوطنية؛ حيث أسند إلى حركة النهضة وزارة واحدة هي وزارة التكوين المهني والتشغيل، و٣ كتاب دولة الصحة والاستثمار والمالية، وأسند ثلاث وزارات لكل من الوطني الحر وآفاق تونس وحصلت الجبهة الوطنية على منصب كتابة دولة لوزارة الخارجية؛ فهذه الحكومة تجمع بين قوي حزبية ممثلة داخل مجلس نواب الشعب، وعدد من التكنوقراط، ويشمل أيضاً، حضور للمرأة ٨ نساء، وعدد من الوجوه الشابة؛ حيث إن ٤٤% من أعضاء حكومة الصيد تقل أعمارهم عن ٥٠ سنة(الجمعاوي، ٢٠١٥: ٣٩).

٤-حكومة يوسف الشاهد:

وقد اتفق المشاركون في حوار قرطاج على أن يشمل مشروع رئيس الجمهورية على ثلاث مراحل، وهي الاتفاق على وثيقة أولويات الحكومة القادمة، وضبط مواصفات الشخصية التي سيوكل إليها تشكيل الحكومة واقتراح أسماء بذلك وتشكيل الحكومة ونيلها ثقة البرلمان، ولكن الرئيس محمد الباجي قائد السبسي كلف يوسف الشاهد بتشكيل حكومة جديده بعد يومين من توقيع وثيقه قرطاج، وقد نالت ثقة البرلمان في ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥، ولكن واجه يوسف الشاهد معارضة شديدة من أربعة أحزاب من أصل تسعة أحزاب وافقت على هذه الوثيقة ومهم المسار، الجمهورية، الشعبي ومشروع تونس، فضلا عن الاتحاد العام للشغل، وذلك تربطه صلة نسب جعلت منه إلى جانب ابن الرئيس الذي يتولى منصب المسؤول الأول عن حزب نداء تونس وصهر الرئيس مدير ديوانه، جزاء من مربع عائلة الرئيس، وقد واجهت تحديات كبيرة والتزامات مالية بخصوص التوظيف العمومي والتضخم، و ضرورة تحسين الأجور، والضمان الصحي، او التعلم في فترة زمنية محدده[5] (سيماء المعموري، دور الأحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغيير على الموقع التالي):

[5] _

http://drive.goole.com/file/d/10zkoOcSCEDOH04B5NOECEDOHO4P5NOECjsjvizb7r-pc/view

٥-حكومة الحبيب الجملى:

وفي يوم الجمعة ١٥ نوفمبر كلف رئيس الجمهورية قيس سعيد الخبير الزراعي الحبيب الجملى بتكوين الحكومة الجديدة في مدة لا تتجاوز شهرين، وذلك بعد إعلان حركة النهضة الإسلامي ترشيح الحبيب الجملى بتولي المنصب، ومن جانبه أكد الحبيب الجملى أن مقياس اختيار أعضاء الحكومة هو الكفاءة والنزاهة، مهما كانت انتماءاتهم السياسية، وسيكون منفتحاً على القوي والأحزاب السياسية الفاعلة كافه، ودعا المنظمات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني إلى التعاون من أجل إعداد برنامج عمال الحكومة التونسية، وبدأ المشاورات بشأن تكوين الحكومة؛ فقد التقي بالجميع من أحزاب سياسية ومنظمات وجمعيات ونقابات وصحفيين وفنانين لتوسيع المشاورات لتشمل أطياف المجتمع المعنية وغير المعنية بالحكومة، وفي يوم الأربعاء ١ يناير ٢٠٢٠ أعلن الحبيب الجملى المكلف عن انتهائه من تحديد الحكومة، وعرضها على رئيس الجمهورية، وعقد جلسة عامة لنيلها الثقة من قبل أعضاء مجلس نواب الشعب، وقد حجب منح الثقة عن الحكومة بعد أن صوت ٧٢ نائباً بالموافقة على الحكومة بينما رفض١٣٤ نائباً، واحتفظ ثلاثة نواب بأصواتهم، وكان يجب الحصول على ١٠٩ أصوات من إجمالي ٢١٧ نائباً في مجلس نواب الشعب لتنال الثقة(ياسين، ٢٠٢٠: ١٥٠-١٥٣).

٦-حكومة إلياس الفخاخ:

بعد فشل الحبيب الجملي في نيل ثقة البرلمان كلف الرئيس قيس سعيد في ٢٠ يناير ٢٠١٩ إلياس الفخاخ القيادي في حزب التكتل الديمقراطي والوزير السابق بتشكيل الحكومة بعد مشاورات عسيرة تمكن الفخاخ من تشكيل فريق حكومي يتكون من ٣٠ وزيراً نصفهم من مرشحي الحزب والنصف الأخر من المستقلين، وأصبحت حكومة الفخاخ الائتلاف الأوسع منذ الثورة من ناحية عدد الأحزاب؛ حيث شملت حركة النهضة والتيار الديمقراطي وحركة الشعب وحركة تحيا تونس وكتلة الإصلاح الوطني، وقد تميزت الحكومة بمشاركة شخصيات سياسية وحزبية من الصف الأول مثل: وزير الصحة، والوزير المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد، والوزير المكلف بحقوق الإنسان، إلا أن هذا الائتلاف المكون للحكومة فقد الانسجام المطلوب للتصدي للأزمات المتعددة التي تمر بها تونس، ويحول دون تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الشعب التونسي في برنامجه المعلن في جلسة منح الثقة(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٠: ١-٢).

ثالثا :المشاركة السياسية:

وأهم إسهامات ثورة يناير ٢٠١١ هو دخول المجتمع التونسي بكافة أشكاله في الحياة السياسية والمشاركة الفعالة سواء كان ذلك غير الانضمام داخل الأحزاب السياسية، أو

من خلال المشاركة في الاحتجاجات التي تنادي بالحقوق المشروعة أو غير المشاركة في الانتخابات التي حدثت بعد الثورة، وتراوحت نسبة إقبال الشعب التونسي في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي إلى ٥٢% بينما زادت هذه النسبة لتصل إلى أكثر من ٦٧% في الانتخابات التشريعية لسنه ٢٠١٤ وحوالي ٦٣% في الدورة الأولي للانتخابات الرئاسية لسنة ٢٠١٤، ووصلت أكثر من ٦٠% في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية(العوعير، ٢٠١٧: ١٤٤).

وقد سجلت المشاركة السياسية في الانتخابات التشريعية لسنه ٢٠١٩ نحو ٤٢.٨ % بينما سجلت الدورة الأولى في الانتخابات الرئاسية نحو٥٦% وحوالي ٥٦.٣% في دورة الإعادة للانتخابات الرئاسية(مركز كارتر، ٢٠١٩: ١٣).

وتعد المشاركة السياسية للمرأة أحد أهم مقاييس فاعلية التحول الديمقراطي؛ حيث نص الدستور التونسي لسنة ٢٠١٤ في الفصل ٤٥ على أن الدولة تتضمن حماية حقوق المرأة، وتدعم مكاسبها، وتضمن تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في المجالس المنتخبة، وبالتالي ينص الدستور الجديد على تعزيز مشاركة النساء في السياسة وخصوصاً في السياسة المحلية والتكافؤ في اللوائح الانتخابية بحيث يكون المرشح الثاني في كل لائحة انتخابية امرأه(العوعير، ٢٠١٧: ١٤٥).

فالمشاركة السياسية للمرأة وحضورها الفعلي في الهيئات السياسية خلال مرحلة التحول الديمقراطي كان بارزاً؛ ففي المرحلة الأولى ما بين ١٥ يناير – أكتوبر ٢٠١١؛ إذ كانت النسبة تتراوح ما بين ٧%-١٠%، وذلك في الحكومة الأولي برئاسة محمد الغنوشي والحكومة الثانية برئاسة رئيس الجمهورية الراحل (محمد الباجي قائد السبسي)، أما في المرحلة الانتقالية الثانية أكتوبر ٢٠١١ – نوفمبر ٢٠١٤ في الحكومة الأولي برئاسة حمادي الجبالي ٢٤ ديسمبر – ١٣ مارس ٢٠١٣، والحكومة الثانية برئاسة على العريض ١٣ مارس ٢٠١٣ – ٢٩ يناير ٢٠١٤، والحكومة الثالثة برئاسة المهدي جمعة ٢٩ يناير ٢٠١٤ – ٦ فبراير ٢٠١٥، تراوحت المناصب الوزارية بين المرأة والثقافة والصحة والتجارة والبيئة والصناعات التقليدية، ولم تخصص سوى وزارة واحدة للمرأة في الحياة السياسية بنسبة ١٩.٥%؛ حيث تولت ثلاثة نساء لحقائب وزارية، وهي الثقافة والسياحة والمرأة وخمسة كتاب دولة في سبيل العمل على مبادئ التحول الديمقراطي في الدولة التونسية(مناعي،٢٠١٨: ٧-٨).

الخاتمة

ـعمدت الدراسة إلى مناقشة مؤشرات التحول الديمقراطي في تونس خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠٢٠ لما شهدته هذه الفترة من أحداث مهمة في الحياه السياسية، وكان لها الأثر في عملية التحول الديمقراطي يأتي في مقدمتها الثورة التونسية التي انطلقت في ١٧ديسمبر ٢٠١٠، وتمكنت من إسقاط نظام زين العابدين بن على، وإنهاء حالة الاستبداد.

ـ استندت الدراسة في معالجتها لموضوع الدراسة إلى مجموعة من الدراسات ذات الصلة ومعطيات الحالة التونسية بعد الثورة للإجابة على التساؤل الرئيس الذى يتعلق بمؤشرات التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١، وأهم العوامل التي أثرت عليها، ولاختبار فرضيات الدراسة القائمة على وعى القوى السياسية، وارتفاع نسبة المشاركة في نجاح التحول الديمقراطي في تونس ٢٠١١إلى ٢٠٢٠.

ـ أعتمد الباحث منهج تحليل النظم في تحليل عملية التحول الديمقراطي في تونس؛ حيث تشير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تونس إلى المدخلات لتكون المخرجات، وهى الثورة وما تابعها من تحول ديمقراطي وتداول سلمى للسلطة، وذلك كون المدخلات متناسبة مع التحول الديمقراطي في تونس.

أولاً: المراجع العربية:

أ-الكتب:

بشارة، عزمي (٢٠١٢)، **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة ووصيرورتها من خلال يومياتها**، المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، ج١، قطر.

الجمعـاوي، أنـور (٢٠١٣)، **الإسـلاميون فـي تـونس وتحـديات البنـاء السياسـي والاقتصادي للدولـة الجديـدة: قراءة في تجربـة حركـة النهضـة**، في محمد جابر وأخـرون، **الإسـلاميون، ونظـم الحكـم الـديمقراطي: اتجاهـات وتجـارب**، المركـز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

جمعة، سعد (١٩٨٤) **الشباب والمشاركة السياسية**، دار النشر والتوزيع، القاهرة.

نصار، وليم (٢٠٠٦)، **الديمقراطية والحالة الفلسطينية، المؤسسة الفلسطينية للدراسة الديمقراطية/مواطن فلسطين.**

ب-الدراسات:

الجمعـاوي أنـور (٢٠١٤)، تـونس: العبـور إلـى الديمقراطيـة، **مجلـة سياسـات عربيـة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، قطر، العدد ٧.

الجمعاوي، أنور (٢٠١٥) الحكومة الائتلافية في تونس : قراءة في الملامح والتداعيات والتحديات، مجلة سياسات عربية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، بيروت – قطر العدد ١٣.

بشير رياض (٢٠١٥)، الانتخابات التونسية ٢٠١٤: مراحلها ونتائجها، دراسات وأوراق تحليلية، **مجلة سياسات عربية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، قطر العدد ١٢.

ابن يوسف، كمال (٢٠١١)، التهميش الشامل، عوامل اندلاع الثورة من نظام بن علي في تونس، **مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، القاهرة**، المجلد ٤٦، العدد ١٤٨.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠٢٠)، وحدة الدراسات السياسية، تقرير موقف، استقالة حكومة الفخاخ : أسبابها وتداعياتها على المشهد السياسي في تونس، قطر.

منـاعي، عفيفـة (٢٠١٨)، المشـاركة السياسية للمرأة فـي تـونس، أوراق بحثيـه، **مبـادرة الإصلاح العربي**، فرنسا.

ج-التقارير:

الهيئـة العليـا المستقلة للانتخابـات مـارس (٢٠١٥): تقريـر الهيئـة العليـا المستقلة حـول الانتخابات التشريعية والرئاسية (٢٠١٤) تونس: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

تقرير عبد اللطيف الحناشي، المشهد السياسي التونسي على موقع الانتخابات الرئاسية السابقة لاوادنها، مركز الجزيرة.

مركز كارتر (مايو ٢٠١٥): الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس – التقرير النهائي مايو ٢٠١٥ –جورجيا –الولايات المتحدة: مركز كارتر.

طـ الرسائل العلمية:

شـوبكي، محمـود سـليم هاشـم (٢٠١٦)، **سياسـة حركـة النهضـة واثرهـا علـى التحـول الديمقراطي في تونس ٢٠١٠-٢٠١٥**، رسـالة ماجستير، كليـة الدارسـات العليـا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

العوعير، أماني صالح دياب (٢٠١٧)، **الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النمـوذجين التونسـي والمصـري (٢٠١١-٢٠١٦)**، رسـالة ماجسـتير، كليـة الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة.

ياسين، فاطمة عيـال طعـان (٢٠٢٠)، **التحـول الديمقراطي فـي تـونس بعد عـام ٢٠١١**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد.

٤- المواقع الإلكترونية:

الحناشي، عبداللطيف، تونس: الانتخابات التشريعية الأولـى بعد الثورة، الدوحـة :مركز الجزيرة للدراسات على الموقع التالي:

http://studies.algazeera.net/reports/2014/09/20149249204591131.htm تاريخ الزيارة، ٢٠٢١/١/٢

الشـريف، يوسـف سـقوط ليبيـا وهيمنـه الجزائـر تـونس المعاصـرة، الأخبـار علـى الموقـع التـــالي: http://www.alakhbar.com/node/241707 تـــاريخ الزيـــارة، ٢٠٢١/٢/٢٣.

المعموري، سيماء, دور الأحزاب في النظـام السياسـي التونسـي بعد التغيير علـى الموقـع التـــــــــــــــــــالي:
http://drive.googl.com/file/d/10zkoOcSCEDOH04B5NOECEDOHO4P5NOECjsjvizb7r-pc/view تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٥.

روسيا اليوم، "السبسي والمرزوقي يتصدران السباق الرئاسي بتونس، على الموقع التالي: https://arabic.rt.com/news/765676 تاريخ الزيارة ٢٠٢١/١/٣.

عبد العال، محمود جمال، التصويت العقابي: دلالات النتائج المفاجئة للانتخابات الرئاسية التونسية، مركز المستقبل للأبحاث ودراسات على الموقع التالي https://futureuae.com/ar تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٢/٦.

مركز كارتر (٢٠١٩)، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة ٢٠١٩، مركز كارتر، اطلانطا، د.ت على الموقع التالي: www.cartercenter.org تاريخ الزيارة ٢٠٢٠ /١٢/٢٥.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

Mainwaring, Scott (1989), **Transitions To Democracy and Democratic consolidation: Theoretical and comparative issues**, published By international Studies Of Kellogg institute, at the University of Notre Dame

Norton, Augustus Richard ed (1996**),. Civil society in the Middle East** vol.2 (New York: Brill Academic publishers).

Internet websites

Femi, f. (2008). challenges of democratic transition in Africa Retrieved from http://pambazuka.org\en\category\features\48136.3\3\2021